توحيد المصطلح العربي وسبل نشره

د. علي توفيق الحمد

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة اليرموك - إربد / الأردن

لمّا كان المصطلح لفظا يطلق للدلالة على مفهوم معيّن عن طريق الاصطلاح (الاتّفاق) بين الجماعة اللغوية على تلك الدلالة المرادة، التي تربط بين اللفظ (الدالّ) والمفهوم (المدلول) لمناسبة بينهما(1)؛ أقول: لمّا كان الأمر كذلك، فإن جوهر المشكلة - كما يتصورها البحث - **هو الاتّفاق بين الجماعة ، والأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا الاتفاق، وسبل تحقيقه** .

ومهمّة هذه الندوة والندوات المثيلة - أصلا - هو **تحقيق الاتفاق**، وهذه الورقة تحاول الاسهام في تحقيق ذلك، والإجماع على استخدام مصطلح موحّد، وعلى سبل نشره وإشاعته، والاقتصار عليه، والاستغناء عن بقية المرادفات قلّت أو كثرت، وأيّا كان مصدرها.

واللغة العربية - كغيرها من اللغات - لديها القدرة على استيعاب المفاهيم المستحدثة أيّا كانت، والتعبير عنها، بل هي بالتأكيد أقدر وأطوع؛ لأسباب لغوية وحضارية، وأدلّة تاريخية واجتماعية(2)،" فحين توافرت لشعبها أسباب النهوض في العهود القديمة...، وسعت العلوم والمعارف التي ذاعت إذ ذاك؛ و لم تقصّر عن التعبير عن شيء منها"(3) .

ولن تعرض هذه الورقة - بالتفصيل- طرق وضع المصطلح وشروط، أو منهجيّة وضعه، أو تقييس المصطلح، ومبادئ التقييس سعيا لتوحيد المصطلح؛ لأنّ هذه القضايا - وإن كانت جوهرية أساسية - لاتغيب عن بال المتخصصين، وستقدّم أوراق فيها أو في أكثرها؛ لأنها من محاور هذه الندوة. لكن هذه الورقة قد تتعرّض - بإيجاز - لبعض القضايا والأمور السابقة بقدرما يخدم غرضها وموضوعها، وهو توحيد المصطلح العربي وسبل نشره.

وقد ارتضى المتخصّصون المحدثون في علم المصطلح تعريفا له يتميّز بالدقّة، فعرّفوه بأنه " **الرمز اللغوي المحدّد لمفهوم واحد**"(4)، مؤكّدين أنّه يقوم على دعامتين؛ هما: **الرمز اللغوي والمفهوم** .

والمفهوم عرّفه فيلبر (FELBER) بقوله:"إنه عبارة عن بناء عقليّ - فكريّ - مشتق من شيء معيّن"، وأضاف:" ولكي نبلّغ هذا البناء العقلي في اتصالاتنا، يتم تعيين رمز لهذا المفهوم ليدلّ عليه. فهو - بإيجاز - الصورة الذهنية لشيء معيّن موجود في العالم الخارجيّ أو الداخلي"(5) .

واللغة معنية باختزان المدركات الحسّية والأفكار أيضا، إذ إنّ كل المدركات القابلة للإبلاغ ينبغي ترميزها لغويّا، فتصبح اللغة آنذاك متضمنة كل التصورات(المفاهيم)، ومن خلالها - اللغة - يتم تعلّم تلك المفاهيم(6) .

واهتم علماء المصطلح ببيان المقصود بالرمز اللغوي

الدالّ على المفهوم، ففرّقوا بين ثلاثة أنواع من الرموز اللغوية، وهي:

1 - الكلمة. 2 - المصطلح. 3 - كلمة القاموس(المذخر اللغوي).

فقالوا: إنّ **الكلمة** يمكن أن تأخذ عدّة معان أو ظلال معان غير محدّدة، ويمكن استخدامها في تسمية الأشياء، وتعتمد في ظهور معناها على السياق.

أمّا **المصطلح** فرمز لغوي محدّد لمفهوم معيّن، أي أنّ معناه هو المفهوم الذي يدلّ عليه هذا المصطلح، وتعتمد درجة وضوح معناه على دقّة موضوع المفهوم ضمن نظام المفاهيم ذات العلاقة.

وأمّا كلمة **القاموس** فغالبا ما تكون مصطلحا أو اسما يستعمل لاسترجاع المعلومات أو فهرستها في نظام خاصّ، ويعتمد معناها على نظام المعلومات ذات العلاقة، **وتسند هذه الأسماء إلى مسمّياتها المنفردة لا إلى منظومة المفاهيم** (7).والمسمّيات هي الأشياء المحسوسة الحقيقية الموجودة في العالم الخارجي أو الداخلي؛ أمّا المفاهيم فصور ذهنية لتلك الأشياء الموجودة.

ويجب أن تكون ثمّ علاقة منطقية بين المصطلح ومفهومه، وهذه العلاقة منظمة، "لكن لا يشترط وجود هذه العلاقة بين الاسم والمسمّى"(8) .

واهتمام المصطلحيّين البارز بالمفهوم يبيّن لنا سبب كون الخطوة الأولى في وضع المصطلح أو تقييسه هي جمع المفاهيم، وتنظيمها في مجموعات ذات علاقة متجانسة، ثم علينا فهم المفهوم - الذي نودّ اقتراح مصطلح له - بخصائصه وصفاته المختلفة الحقيقية وغير الحقيقية؛ وصلة هذا المفهوم بغيره من المفاهيم ضمن المجموعة الواحدة التي ينتمي إليها،وتحديد موقعه ضمنها؛ثم نجتهد في اقتراح مصطلح مناسب له؛ذي علاقة دلالية أيضا بالمصطلحات الدالّة على مفردات منظومة المفاهيم المشتركة مع مفهومنا في مجموعة واحدة.

وثَمّ خطوة ضرورية بين العناية بالمفهوم الجديد واقتراح رمز لغويّ له، هي وضع **تعريف** لهذا المفهوم، **ونعني به وصفا كلاميّا له**، باستخدام مفاهيم أخرى معروفة لنا سابقا؛ ويجب في التعريف أن يكون محدّدا ودقيقا، وأن يشتمل على الخصائص التي يتّصف بها هذا المفهوم، وأن يساعد على بيان موقع المفهوم الجديد ضمن نظام محدّد من المفاهيم التي يشترك معها في مجموعة واحدة؛ وقد تفيد **الإيضاحات** في بيان المفهوم وتوضيحه وجعله دقيقا؛ لكنها لا تحلّ محله، ولا يقبل ذلك(9) .

ويجب أن يكون هذا التعريف تعريفا علميّا؛ إذ إنّ ميزة التعريف العلمي عن التعريف اللغوي العاديّ "أن التعريفات العلمية تكوّن مجموعة من المفاهيم الثابتة المحدودة على غرار المبادئ الفلسفية والمنطقية المنتمية إلى مجموعة متماسكة متناسقة، بينما تكون التعريفات اللغوية حرّة؛ قد تختلف من معجم إلى آخر، بحسب ميزات المعجميّ وقدراته الثقافية والعقلية"(10) .

وقد بيّن فيلبر (FELBER) أنّ دقة المصطلحات لاتعتمد على الرموز اللغوية بل على المفاهيم، ونقل عن ڤيزساكر (WEIZSÄCKER) شرحا لهذه العبارة السابقة؛ بأنّ التفاهم الدقيق في اللغة لايعتمد على دقة اللغة، بل يعتمد على مفهوم الأشياء التي نقوم بدراستها(11).

وقد حدّد علماء المصطلح جملة من الشروط الواجب توافرها في المصطلح المفضّل المقبول، فذكروا "أنّ

المصطلحات المتّفق عليها يجب أن تكون واضحة، دقيقة، موجزة، سهلة النطق، وأن يشكّل المصطلح الواحد منها جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم"، وعدّوا هذه السمات متطلبات عامّة يجب أن تتوافر في المصطلح المتفق عليه(12).

ويجب ألاّ يغيب عن الذهن أنّ العمل المصطلحي (أو وضع المصطلحات) ينبغي أن يبدأ دائما من المفهوم - كما أسلفنا - ، فالتعريف، فالرمز اللغوي (المصطلح) ؛ وأن يخصّص لكل مفهوم مصطلح مختصّ واحد، وألاّ يلتبس هذ المصطلح بأيّ مصطلح آخر، إذ إنّ التفاهم يكون ممكنا فقط (غير ملتبس) عندما يقتصر مصطلح واحد على مفهوم واحد، وبالعكس.

ولابدّ أن يتعرّض المصطلح المفضل لدراسة لجان علمية وفنية مختصة، ولجنة للمقاييس والمواصفات، علاوة على طرحه بعد ذلك للمهتمّين من الناس لتسجيل نقدهم وتقويمهم وتوجيههم؛ وبعد هذا كله يتمّ إقراره واعتماده للاستخدام، بعد الاطمئنان على سلامته وقبوله من كل المناحي.

وقد تجيز اللجان المختصة مصطلحا ثانيا مرادفا في حالات معينة، تراها تدعو إلى ذلك؛ كأن تكون هناك أسباب خاصة تمنع من استخدام المصطلح المفضل دالاّ على مفهوم معيّن؛ وذكر فيلبر (FELBER)تلك الأسباب في إحدى مقالاته معزّزة بالأمثلة؛ لعلّ أهمها: عندما يكون مصطلح دوليّ مستخدما وشائعا للدلالة على مفهوم معيّن، جنبا إلى جنب مع مصطلح وطنيّ محليّ(13).

ويجب أن تتوافر متطلبات أساسية للعمل المصطلحي حتى يكون هذا العمل مجديا ومقبولا يمكن أن يجمع عليه المختصّون والمستخدمون؛ وبالتالي يسهل نشره وتقبّله؛ وأهمها: التدريب، والبحوث العلمية الأساسية، والتطبيقية الخاصة، وتوثيق المعلومات، والاطّلاع على الأنشطة المصطلحية في البلدان الأخرى المتقدمة والتعاون معها.

ويجدر التنبّه إلى أنّ العمل المصطلحي ليس عملا لغويا فقط، بل لابدّ من الإحاطة بعلم المصطلح النظري، وعلم المنطق والنظريات المعرفية، ونظريات الاتصالات والشبكات وأنظمتها(14).

وفي مجال بحوث علم المصطلح التطبيقي لابدّ من تضافر جهود المتخصّصين في العلم الذي تنتمي إليه المفاهيم قيد البحث، وقد عدّهم فيلبر (FELBER) المفاتيح الأولى للعمل المصطلحي، يساعدهم أعضاء الجمعيات العلمية والتقنية الوطنية والدولية المختصة ؛ ثم يأتي بعدهم في الأهمية دور اللغويين، الذين يفضّل أن يكونوا متدرّبين في مجال علم المصطلح النظري والتطبيقي، وهؤلاء يمدّون العلماء المختصّين بمجموعة من المصطلحات والصيغ التي يرونها مناسبة لاستخدامها رموزا للمفاهيم قيد البحث(15).

فوظيفة المتخصّص في العلم التعامل مع المفاهيم وتوضيحها وتعريفها، وسَلْك كلّ منها ضمن مجموعة مفاهيم ذات علاقة،معروفة سابقا. ووظيفة اللغوي اختيار مصطلحات (ألفاظ أو رموز لغوية) وفق قواعد الوضع المعروفة في اللغات وعلم المصطلح النظري، ثم وصف استخدام هذه الألفاظ. ثم يأتي دور المصطلحي - المتخصّص في علم المصطلح - الذي يراجع ما تقدّم، ويقرّ المصطلح المفضّل والأنسب للاستخدام، وفق المبادئ

التي أقرّتها دراسات علم المصطلح وتقييسه؛ وبذلك نضمن لمصطلحاتنا الدقة والدلالة والمناسبة من النواحي العلمية واللغوية والمنطقية.

* * *

إنّ توحيد المصطلحات يتطلّب تطبيق مبادئ وأساليب معينة متّفق عليها مسبقا من جانب اللجان المختصّة العاملة على المستوى الوطني القطريّ أو القومي، لنضمن وحدة المنهجية والنتائج، على أن تعتمد هذه المبادئ والأساليب مبادئ علم المصطلح على المستوى النظري، وعلى مستوى العمل الميداني المصطلحي المماثل في بلاد أخرى(16).

إنّ أيّ اضطراب أو خلل في إطلاق المصطلحات، أو عدم مراعاة المفاهيم ومجموعاتها وأنظمتها، أو عدم التنسيق الكامل المسبق في وضع المصطلحات يؤدّي إلى الخلط ، كـ " اضطراب المصطلحات العربية إزاء تسمية المفاهيم المرتبطة، فالكلمات التي تفيد مفاهيم مختلفة يُعوَّض بعضها ببعض، فتصير المفاهيم إذن مختلطة؛ وهذا قد يؤدّي إلى إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز، وينتج عن هذا (اللاتمييزيّة الاصطلاحية) بين المفاهيم" (17). وقد يؤدّي إلى تناقض، علاوة على الاضطراب والفوضى المعجمية التي "لها أثر على تنظيم علومنا الناشئة، وعلى تفكيرنا العلميّ"(18) ، وهذا مخالف بالتالي لأهم شروط لغة العلم والمصطلحات ، وهي الدقة والوضوح، وعدم التداخل أو اللبس، كما أوضحنا في موضع سابق.

ويمكن أن نتلافى أيّ خلط أو اضطراب في المصطلح، بوضع مقاييس تهدف إلى تحسين المصطلحات المستعملة وتوحيدها، " وجب أن تراجع المصطلحات المقيّسة المفضلة في فترات منتظمة، حتى نتأكد من صلاحيتها، وعليه فمقاييس المصطلحات متوائمة باستمرار مع آخر التطوّرات في حقول العلوم والتكنولوجيا"(19) .

وشعورا بأهمية التقييس، وضع له المختصّون منذ ڤوستر(WÜSTER) مبادئ وخطوات، حتى تتواءم المصطلحية وعملية التقييس، تقوم على جانبين، هما : الجانب المنطقي والجانب اللغوي(20).

فالجانب المنطقي هو الذي يتناول المفاهيم (التصوّرات الذهنية) بالتقييس والتوثيق، ويهتمّ بالمنظومات المفهومية وتآلفها، ويحدّد مكان المفهوم الجديد في حقل المنظومة المفهومية ذات العلاقة، ثم يضع تعريفا دقيقا واضحا يميّز المفاهيم من بعضها، بدراسة شبكات المصطلحات المُقاربة، وشبكات منظومات التصوّرات أو المفاهيم ذات العلاقة، استعدادا للجانب اللغوي من العملية، بعد توثيق هذه التعريفات أيضا.

ويتناول الجانب اللغوي طرق وضع المصطلح – وهي معروفة – (21)، ودراسة بنية المصطلح الأجنبي إن كان للمفهوم المستحدث أو الوافد مصطلح أجنبي، لعلّها تساعد في اقتراح مصطلح مقابل مناسب.

ومشكلة توحيد المصطلح العربي وسبل نشره مشكلة قديمة حديثة، قائمة متجدّدة، يبدو أنها استعصت على الحلّ، أو هي كذلك، فمنذ أيام الأمير مصطفى الشهابي في الخمسينيات برزت القضية بشكل رسمي سافر، وإن كانت عمليا أقدم من ذلك؛ إذ لاحظ الشهابي " أنّ الشعور بضرورة توحيد المصطلحات العلمية أصبح في البلاد العربية شعورا عامّا، **والآراء متضاربة في الوسائل** التي يجب التوسّل بها لبلوغ هذه

الغاية"(22) .

كما أنّ كل الندوات والمؤتمرات منذ الستينيّات – وما أكثرها – في مجال المصطلحات أو التعريب أو المعجم أوصت بتعريب المصطلح وتوحيده، واقترحت وسائل لتوحيده ونشره، و لم تنجح تلك التوجّهات كما ينبغي بعد، علاوة على دعوات المجامع اللغوية العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمؤسسات المعنية الأخرى العربية والدولية، والدعوات الفردية المخلصة التي تظهر هنا وهناك بين حين وآخر، ومع كلّ ذلك" ينبغي – مع كامل الأسف – أن نلاحظ أن النتيجة كانت هزيلة، إذا قورنت بضخامة المشكل، بالمجهودات الصادقة التي تبذل"(23) .

ولعلّنا لا نبتعد كثيرا عن موضوعنا، إذا حاولنا التعرّض **لأسباب التشتت ومظاهره** حتى يمكن تجنّبها؛ إذ بعلاجها يتمّ التوحيد، وبذلك نخطو الخطوات الأولى نحو تيسير نشر المصطلح الموحّد وإشاعته، والاطمئنان إلى قبوله، وقد تتبعها غير باحث؛ فالأخضر غزال (24)–مثلا– يرى عوامل الارتباك في المصطلحات – بشكل عام – في **النزعة الإقليمية** التي تلعب دورا كبيرا في الخلط الاصطلاحي، **والتشتّت في وضع المصطلح، وإدخال كلمات عامية** في مجال المصطلحات العلمية حسب أهواء المؤلفين، ومن غير مراعاة للقواعد الصادرة عن مجامع اللغة العربية، ويرفض الأخضر غزال هذه الظاهرة لسببين ذكرهما في موضعهما (25). بيد أن للحمزاوي (26) موقفا مخالفا لمذهب الأخضر غزال في القضية؛ فهو يرى أن بالإمكان الإفادة من العاميّ المشترك بين الأقطار العربية، لكنه مع ذلك لايعدّ من الدعاة للعامية والأخذ بها واستخدامها بلا قيود.

بينما يدعو أبو سعد (27) إلى قبول المصطلحات العاميّة مدّعيا أنها تغني الفصحى، وتسدّ نقصا حاصلا، لاسيّما إن كانت هذه الألفاظ العامية من الممكن تهذيبها وتفصيحها، وردّ اعتبارها بإرجاعها إلى أصل فصيح؛ لأنّ استعمالها خير من السماح لألفاظ وتعابير أعجمية بدخول قاموس استعمالنا ومصطلحاتنا. وأرى هذه الدعوة مقبولة معقولة، إن توافر شرط إمكانية ردّ اللفظة العامية إلى أصل فصيح، كما ذكر صاحب هذه الدعوة.

ومن أسباب المشكلة أيضا: النقص في المعاجم العربية بأنواعها المختلفة، والفراغات في المصطلحات العربية، والاقتراض المباشر للكلمات الأجنبية، وبخاصة إن كان بلا قيود،واختلاف طرق الوضع للمصطلحات العربية، وعدم التنسيق أو الاتفاق على مبادئ للتقييس والمراجعة، واتساع اللغة العربية، وخضوع الأقطار العربية في مراحل من تاريخها لأنظمة سيطرة أجنبية، والاجتهاد الشخصي والفرديّ بلاتنسيق، واختلاف مصادر الترجمة والأصول الثقافية للمترجمين في مجال المصطلحات. واختلاف لغات المصطلحات الأصلية الدولية التي نقوم بوضع مقابلات عربية لها(28).

ولعلّ من الأسباب التي أدّت إلى التشتّت وتجذيره – أيضا – وجود المترادفات الكثيرة الدالّة على مفهوم واحد، ويمكن أن تعدّ المترادفات سببا ونظرا للتشتّت في آن واحد. وقريب من الترادف أيضا ظاهرة المشترك اللفظي، إذ قد يطلقون مصطلحا واحدا على عدد من المفاهيم ومقابل عدد من المصطلحات الأجنبية؛ بسبب عدم الوضوح والدقّة، كإطلاق كلمة (ساحل أوشاطئ

أوسيف أو شطّ)بلاتفريق مقابل المصطلحات الأجنبية الآتية: Littoral و shore و coast ، وهذه - في لغاتها - ترمز إلى مفاهيم ثلاثة مختلفة(29) .

* * *

أمّا أخطار مشكلة التشتت وعدم توحيد استخدام المصطلح فكثيرة، فالتشتّت يؤثر في التفكير العلمي العربي نفسه، فيعيقه عن استيعاب المفاهيم المستجدّة، وعن الإبداع والتقدم ومجاراة العالم في بحوثه واستكشافاته. كما تعمّ الفوضى والاضطراب أعمالنا العلمية وتفكيرنا، بل قد يوقعنا تعدّد المصطلحات وعدم توحيدها في التناقض والخطأ أحيانا(30) .

وأودّ أن أشير إلى الخلط الواقع في إطلاق المصطلحات المتعدّدة المترادفة لدى القدماء في تراثنا أيضا، وماسبّبته من خطأ علميّ في مابعد، في قضية نحوية لغوية. ففي بحث تحت الإعداد لنيل درجة الماجستير في جامعة اليوموك، بعنوان" ظاهرة الاستغناء في النحو العربي"(31) ، تبيّن للطالب أن القدماء أطلقوا مرادفات متعدّدة للدلالة على هذه الظاهرة، وهي: "الاستغناء، والاكتفاء، وسدّ المسدّ"، رغم أنّ الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواضعه عن المصطلحين الآخرين، لكنّ القدماء خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره والعكس أيضا. وهي ظاهرة تتكرّر في تراثنا اللغوي على الأقل. وفي ظنّي أنّ ما أوقع القدماء، وبعض المحدثين، في ذلك: أنهم اعتمدوا في استخدام مصطلحاتهم الدلالة اللغوية، فعدّوا مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرّقوا بين هاتين وبين المصطلح، كما فرّق المصطلحيّون حديثا، وأوضحناه في موضع سابق؛ ولم يتنبّهوا بالتالي إلى العلاقة المنطقية القائمة بين المصطلح (الرمز اللغوي) ومفهومه.

وهذه الظاهرة التي أشرنا إليها (الاستغناء) أوقعت بعض المحدثين في الخلط، بل ربّما اشتطّوا في بحوثهم، فعدّوا هذه الظاهرة ضمن الحذف تارة، وضمن التعويض تارة أخرى، فأوصلهم ذلك إلى عدّها من قوانين التحويل اللغوية الحديثة التي توصّل إليها تشومسكي.

أقول: إزاء هذا الخلط والاضطراب، بل الخطأ البيّن أحيانا، لابدّ من مراجعة المصطلحات التراثية أيضا على هدي مبادئ علم المصطلح وتقييسه.

ومن **أخطاء تشتّت المصطلح العربي** وعدم توحيده، وعدم استخدام مصطلح واحد لكل مفهوم على مستوى أقطار الوطن العربي: أنّ الخدمات اللغوية في المنظمات التابعة للأمم المتحدة ستكون عاجزة عن خدمة العربية في المحافل الدولية كما ينبغي؛ لأنها تتعامل مع العربية بوصفها لغة واحدة موحّدة لهذه المجموعة الكبيرة من الدول، وهكذا يجب أن تكون، ولذا، فالمصطلحات المحلية أو المترادفة أو المختلفة أحيانا لا تساعد في تلك المجالات المشار إليها، بل قد تلحق الضرر بنا وبمصالحنا وبحضورنا الدولي. ولهذا فقد اهتمّت دائرة الخدمات اللغوية في الأمم المتحدة بتوحيد المصطلحات العربية في عدد من المجالات المختارة...؛ لاستخدامها في المؤتمرات والمحافل الدولية، خلال الترجمة الآلية أو الفورية. وهذا يدلّ على أنّ العلاقة وثيقة بين مكانة العربية في الأمم المتحدة وفي العالم وقضية تنمية المصطلح العربي وتوحيده في العالم العربي.

كما تشكو بعض المؤسسات التقنية والصناعية

العالمية التي لها علاقات مع العالم العربي المستهلك، تشكو من عدم توحيد المصطلحات في العالم العربي؛ لأنها تحرص على مخاطبة السوق العربية، وتريد مصطلحات موحّدة للاستخدام والتعامل، وتستخدم الترجمات الآلية والفورية أيضا التي يهمّها المصطلح الموحّد، ويوقعها التشتّت في الخلط والاضطراب والخطأ.

ولعلّ **من أخطر نتائج هذه المشكلة**؛ ما أشار إليه الأستاذ عمّار بن يوسف في بحثه " توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلاد العربية"، حيث يقول:" والأصل في الأمر أنّ ما يوحّد بين أفراد قوم هو بالتحديد ما يتميّزون به عن الآخرين، فإذا ماظهرت داخل نفس القوم (كذا) **فوارق لغوية واصطلاحية**، وإذا ما سار بها التاريخ إلى الترسّخ سياسيّا واجتماعيّا؛ فمعنى ذلك أنّ القوم صائرون إلى التجزئة لامحالة"(32) .

* * *

أمّا **السبل** التي يراها البحث مناسبة لتوحيد المصطلح العربي ونشره وإشاعته، بعد عرض المشكلة ووصفها، وذكر أسبابها ومظاهرها، وأخطارها وآثارها السلبية - بإيجاز - فهي الآتية:

*دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعدّدة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التقييس، وشروط المصطلح المفضل عليها، إضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كلّ منها (أي عدد المستخدمين له تقريبا)، وسنة بدء استخدامه -إن أمكن، ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعدّدة على أساس المعلومات المتوافرة لاختيار المصطلح المفضّل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة، ثم توثيقه، للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه، أي بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أوّلا، ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها، واختيار المفضّل واستبعاد المستهجَن، وهي عملية معيارية فرْضية.

*ينبغي معالجة قضية توحيد المصطلح، ونشر المصطلح المفضّل على ثلاثة مستويات:

1 - المستوى القطري: إذ نجد تعدّدا في استخدام بعض المصطلحات بين أبناء القطر العربي الواحد لغير سبب.

2 - المستوى الإقليميّ: ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية بينها تشابه أو تقارب مثلا في الظروف اللغوية، كأقطار المغرب العربي مثلا، ثم على مستوى أقطار المشرق العربي، ثم على مستوى دول الجزيرة العربية مثلا، إن كان ذلك مفيدا.

3 - المستوى القومي: وهو توحيد استخدام المصطلح المفضل في جميع أقطار الوطن العربي.

على أن يكون التوحيد على هذه المستويات الثلاثة بعد الدراسة الوصفية الميدانية لواقع المصطلحات المستخدمة في كل قطر من الوطن العربي.

ومن الواجب أن يتمّ توحيد المصطلحات العربية وفق سياسة موحّدة في الوضع والتقييس والاختيار متفق عليها، تلتزمها جميع الأقطار العربية، بعد أن تسهم هي نفسها في رسمها ومناقشتها وإقرارها، وتنفّذ هذه السياسة الموحّدة بعد دراسة طاقات اللغة العربية بتراثها العلمي المتنوّع، واللغويّ والأدبي ومعاجمها اللغوية(33) ؛ لتسجيل ما قد يكون نافعاً في هذا المجال وتفريغه في الحاسوب تحت الطلب، أوجمعها في مدوّنات معجمية، على أن يتمّ

كل ذلك بوضع مناهج منظمة تضمن للعلم بالعربية وحدته الفكرية، والثقافية، وعلى أن تحرص على البدء بالمفاهيم أوّلاً ودائماً؛ وينبغي أن **تقوم هذه المناهج على أصول** أشار إليها غير باحث(34) ، على اختلاف بينهم في التناول والشمول، وهي كلها يجب أن تتمّ بعد دراسة طاقة اللغة العربية دراسة تقوم على الوصف والتقويم(التقييم)، ولعلّ **من أهمّ هذه الأصول** :

- التنبّه إلى أنّ اللغة العربية الآن تأخذ ولاتعطي، وهذه مشكلة تفرض علينا متابعة كل مايجدّ في العلوم والتقنية الحديثة في كل اللغات ، وما يزيد المشكلة سوءا هو تعدّد اللغات التي تأخذ عنها العربية، وهذا يعقّد علينا طرق الوضع؛ إن بالتعريب واقتراض الدخيل، وإن بوضع مقابل عربي للمصطلح الأجنبي؛ وقد تسْهل هذه المشكلة إن نحن بدأنا العملية الاصطلاحية بالمفاهيم -كما يجب-، وبذلك لانتقيّد كثيرا بالمصطلحات الأجنبية أيّاً كانت لغاتها.

- ومن الأصول أيضاً العناية بالترجمة وقواعدها، ورسم خطة قومية واحدة تبيّن النظام الذي يجب أن نلتزمه في ترجمة المصطلحات الأجنبية.

- ينبغي وضع قواعد موحّدة نلتزمها عند التعريب أيضاً (أي نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية بعد تعريب صيغته وأصواته).

ومن أصول المناهج الموحّدة التي نسعى إليها النظر إلى لغة العلم والمصطلحات نظرة تربط بينها وبين العقل والمنطق، وننأى بها عن الحشو والابتذال والخلط، معتمدين الدقة والوضوح وعدم الترادف أو الاشتراك اللفظي.

- ومن أصول المنهج الموحّد الذي لابدّ من اعتماده: الاتّفاق على طرق الوضع اللغوية للمصطلحات، ومتى نستخدم هذه أو تلك، وماشروط كلٍّ ومواصفاتها، حتى يكون عمل اللجان المختصّة موحّدا متوائما، يسهّل جمع منظومات مصطلحية تجمع بينها علاقات مفهومية أوّلاً، وعلاقات لغوية؛ في الجذر، أو الصيغة، أو الاشتقاق، أو المجاز، أو النحت، أو الاقتراض، أو غير ذلك ، وفق شروط تراعى في كل طريقة (35). وبذلك تقابل كل منظومة مصطلحية منظومة مفاهيم ترتبط بعلاقات وخصائص واحدة أومتقاربة.

- ومن الأصول التي يجب مراعاتها في المنهج تطبيق مذهب لغوي واحد تطبيقا صارما، كأن نلتزم خطّ مدرسة لغوية واحدة مثلاً (36)في مجال التعريب المصطلحي أو البحث اللغوي، لانحيد عنه ، حتى نضمن وحدة النتائج بعد أن اتّحدت المقدّمات والوسائل.

- ويتبع أصول المنهجية الموحّدة أيضاً تثبيت اختصاصات كل صيغة من الصيغ العربية بمجموعة معينة من المفاهيم ذات صلة وعلاقة مشتركة(37).

*ومن السبل التي تفيد في توحيد المصطلح، وتساعد على نشره واستخدامه موحّدا وإشاعته: التقييس؛ وقد سبق أن تحدثنا عنه، وعن مبادئة بإيجاز، وله فوائد كثيرة ذكرها فيلبر (FELBER) لعلّ من أهمّها تسهيل التعاون التقني بين الشعوب، ونقل عن ڤوستر (WÜSTER) قوله - وهو أحد الداعين إلى توحيد المصطلحات عالميّاً - "إنه يأسف كثيرا عندما يسمع أنّ العديدين من الناس قد رفضوا - ومنذ سنوات طويلة - محاولات لتوحيد المصطلحات؛ متخذين شعارا لهم بأنه

لايمكن توحيد المصطلحات، أو وضع مقاييس محدّدة لاستحداث مصطلحات جديدة(38) .

ومن فوائد التقييس أنه يهدف إلى تحسين المصطلحات المستعملة وتوحيدها؛ إذ " يجب أن تراجع المصطلحات المقيّسة في فترات منتظمة حتى نتأكّد من صلاحيتها، وحتى تبقى متوائمة باستمرار مع آخر التطورات في حقول العلوم والتكنولوجيا"(39) .

ومن المقاييس المهمّة التي ذكرها الأخضر غزال (40)**المقاييس الدلالية**، وأراد بها تفضيل المصطلح الدقيق على المبهم أو الملبس، وتفضيل المصطلح الذي يوحي جذره بالمفهوم المقصود بصفة أوضح؛ كما أوصى بتجنّب تعدّد دلالات المصطلح الواحد، وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي. وذكر أيضاً المقاييس **الاجتماعية اللغوية**، وهي تقوم على الاستعمال، ففضّل اللفظة الرائجة الفصيحة على النادرة أو الغريبة، ودعا إلى تجنّب الكلمات الفصيحة التي تتّسم بطابع العيب بالنسبة للهجة العامية، أو قد يحدث نطقها على طريقة النطق العاميّ التباسا.

ومن المقاييس الاجتماعية اللغوية جماليّة اللفظ، وخفّة وقعه وجَرْسه.

*وممّا له صلة بالتقييس والمقاييس ضرورة إجراء دراسة ميدانية وجمع استبيانات على المصطلحات المترادفة المتعدّدة على مستويين:

أ-مستوى الاستخدام العلمي الخاص بين المتخصّصين والعلماء، وفي البحوث والمؤلفات والترجمات.

ب - مستوى الاستخدام الشعبي العاميّ العام في الوطن العربي، ثم محاولة معرفة نسبة شيوع كلّ منها على المستويين كلّ على حدة.

وبعد هذه الخطوة نجري دراسة تأثيليّة (تأصيلية) وصوتية وصرفية ودلالية على هذه المصطلحات جميعها بمستوييها؛ لبيان الفروق اللغوية بينها، وتطبيق معايير التقييس العلمية والمنطقية واللغوية الدقيقة عليها؛ لمعرفة الأفضل موضوعيّاً، والتوصية باستخدامه بكل حزم وصدق ومتابعة، بعد توثيقه، مع جواز إبقاء مصطلح مرادف واحد مقبول لأسباب سبق ذكرها،وتنحية الباقي. وفي حالة عدم الوصول إلى حلّ مرضٍ باستخدام مصطلح واحد فقط، ووقف بقية المترادفات عن الاستعمال، وهذا يكون غالبا في مستوى الاستخدام العام الشعبيّ العاميّ، فلنتركها على حالها؛ فالزمن ، والذوق العربي. وانتشار الثقافة، والوعي المصطلحي، وغير ذلك كفيل بإبقاء الأفضل والأنسب والتوجّه إليه، وهجر غيره وإقصائه.مع التحذير من أنّ التوحيد هذا "يجب ألاّ يكون مؤدياً إلى تجميد اللغة والعلوم"(41) .

وجدير بالذكر والاهتمام أن نسجّل أنّ العناية بالمصطلحات العامّة الشائعة على مستوى الاستخدام الشعبي العاميّ أشدّ خطرا؛ لشيوعها وصعوبة مواجهتها أمام الزخم الجماهيري الجارف الذي لايعرف معايير تقييس، أو يستشعر خطورة الأمر وضرره. فقضية المصطلحات العامّة إذن تحتاج إلى يقظة ومتابعة، مع تذرّع بالصبر والتأنّي وطول النفس، على أن نبادر بتطويق المصطلحات المستهجنة أو المرفوضة، وأن نبادر بالدعوة إلى المصطلح المفضّل وتزكيته، كلما سنحت الفرصة وبكل الوسائل المتاحة إعلاميّاً وثقافيّاً وجماهيريا.

*ومن سبل نشر المصطلح الموحّد تشجيع التأليف والإبداع والإنتاج العلميّ العربي ودعمه؛ لإيجاد نظريات علمية عربية بمصطلحات عربية أصيلة، لاختاج إلى

مراجعتها - في معظم الأحيان - أو إلى تعريبها كالأجنبية. ويتبع ذلك أيضا تعريب التعليم الجامعي والعام، أي جعل العلم عربيّاً ، وتوحيد مناهجه وموادّه وكتبه، وأنظمة الإدارة والتبادل والاقتصاد ومناحي الحياة والفكر الأخرى، وهذا سيأتي - إن شاء الله - ولو على مراحل.

*إن الجهود والمبادرات الفردية في مجال وضع المصطلحات وتعريبها أمر يدلّ على الوعي والغيرة والإخلاص، وهو مجهود ابتكاريّ يشكر أصحابه عليه ، لكنّ له أثراً سلبيّاً مضادّاً، يجدر التنبّه له والتنبيه عليه، وهو أنّه " أمر لا يخدم التوحيد بل يهلكه"(42). وحتى نحقّق الفائدة من هذه الجهود الفردية، يجب ربط الجهود بالهيئات القطرية والقومية المعنيّة، حتى يتمّ التنسيق والتقييس والتوثيق، والتوصية بنشر المصطلح المقترح واستخدامه.

*ومن السبل والوسائل أيضاً: أن لانترك المجال للعامة لوضع مصطلحات اعتباطية، وربّما عاميّة، وعلى مسئوليتها من غير عناية، أو معرفة، بمفهوم أو مصطلح، أو منظومات مفهومية أو مصطلحية؛ فإن وضعوا شيئاً من المصطلحات صعبت مقاومته ووقف انتشاره، وتلجأ العامّة - عادةً - إلى ذلك؛ إذا تلكّأت الهيئات المختصّة المصطلحية في وضع مصطلح لأيّ مفهوم بالسرعة الممكنة؛ لأنّ العامّة ستقع آنذاك تحت ضغط الحاجة إلى التعبير عن المفاهيم التي تستحدث، ولو بمصطلحات سقيمة، أو عدد من المصطلحات المتعدّدة.

*ومن وسائل نشر المصطلح وإشاعته بعد توحيده والاتّفاق عليه: أن تبادر الدول العربية - بعد قناعتها بأن المصطلح والتقييس لهما خطر وشأن عظيمان على خطط التنمية القطرية والقومية - أن تبادر كل دولة إلى الالتزام بجانب من المفاهيم في أحد فروع العلم والتقنية، بعد التنسيق والاتّفاق مع شقيقاتها، وتتولّى تعريب مصطلحات هذه المفاهيم كلها، مع استمرار التشاور والتنسيق بينها؛ ثم عرض هذه المصطلحات على اجتماعات عمل مكثّفة عامّة ومشتركة؛ لدراستها ومناقشتها وتقييسها وإقرارها، ثم التوصية باستخدامها وتعميمها قوميّاً، ومتابعة ذلك والتزامه بصدق وإخلاص.

*ومن سبل نشر المصطلح الموحّد أيضا: إنشاء بنك معرفيّ عربيّ واحد للمفاهيم وتعريفاتها والمصطلحات، وإنشاء شبكات له في جميع الدول العربية؛ لتخدم التوجّه الوحدوي في هذا المجال، مع إمكان الاستعانة الواسعة والحثيثة بالـ (إنفوتيرم)، والمؤسسات العالمية المختصة، واستغلال وسائل الاتصالات المعرفية المتطوّرة،وشبكات المصطلح والمفاهيم العالمية،وطلب الخبرات والتدريب، كلّما كان ذلك لازماً(43).

*ومن وسائل توحيد المصطلح ونشره أيضاً: نشر الوعي المصطلحي والثقافة المصطلحية، ببيان أهمية المصطلح وتعريبه، وطرق وضعه، وتدريب لغويين ومتخصّصين في هذا المجال، وتدريس مساقات ومقررات في الجامعات في الأقسام المختلفة، كلّ حسب اختصاصه وحاجة طلابه؛ والمبادرة بفتح مركز خاصّ (أو معهد) لتدريس علم المصطلح، بمنح الشهادات العلمية المتخصصة، وتعقد فيه الدورات التدريبية اللازمة، وتُجرى فيه البحوث المصطلحية النظرية والعملية، وتقدم فيه الأطروحات العلمية لنيل الشهادات العليا؛ والـ (إنفوتيرم)

والمراكز المثيلة في العالم على استعداد للإسهام والمساعدة في هذا المشروع القوميّ العلمي الجليل، إضافة إلى مؤسسات أخرى اقتصادية وتقنية وعلمية وصناعية عالمية، لها اهتمام بالموضوع، بتعريب المصطلح وتوحيده وإشاعة استخدامه لمصالح خاصة متنوّعة؛ وليكن هذا المركز في إحدى الدول العربية، مستقلاً أو تابعا لإحدى الجامعات العربية، على أن يكون ذا صبغة عربية قومية.

*ومن سبل التعريب ثم التنسيق والنشر: تكوين لجان وطنية محلية متخصّصة للعمل المصطلحي في جميع الدوّل العربية(44) ، وتنبثق عنها مجموعات عمل على غرار (لجنة نورمان للمصطلح) (NAT) في ألمانيا مثلا، ومجموعات العمل المنبثقة عنها (45) ؛ على أن يكون التنسيق عاليا بين هذه اللجان الوطنية المحلية على المستوى القومي العربي.

ويدعم ذلك تشكيل هيئة عربية واحدة قومية مشتركة من جميع الدول العربية، وتحظى بدعم كامل من الحكومات العربية كلها، تتولّى مهمّة التنسيق بين اللجان الوطنية المحلية،ولتكن هذه الهيئة أحد المجامع اللغوية مثلاً، شريطة دعمه ودعم قراراته في هذا الشأن-على الأقلّ،واعتبارها ملزمة،وتعميمها على جميع الدول العربية للتنفيذ والمتابعة.

*ومايتوّج هذه التوجّهات والسبل كلها ويسندها، هو قناعة السلطة (الحكومة) في كل بلد عربي بأهمية التخطيط المصطلحيّ وأثره في خطط التنمية،وأن تكون مستعدّة للدعم ماليّاً ومعنويّاً، وأن تساند التوجهات كلها في هذا المجال، وتتولى مهمّة التعميم والمتابعة والأمر بالتنفيذ، كلّ في بلدها، وتتولّى محاسبة الجهات المخالفة المختلفة وتوجيهها؛ وبذلك نضمن السلطة الإلزامية للمصطلح الموحّد، ونضمن أوسع انتشار ممكن له، مع كون هذه المصطلحات المنبثقة عن اللجان المختصّة مقيّسة وفق أدق المبادئ والمعايير العلمية والفنيّة واللغوية.

* * *

وأخيرا فإن الباحث يضمّن هذه الورقة **خطّة متأنية ممكنة** لنشر المصطلح الموحّد وإشاعته؛ وهي حصيلة سنوات من الاهتمام والقراءات والاتصالات والخبرات والمعاناة لشؤون المصطلح العربي بحثاً وتدريساً، يمكن عرضها على النحو الآتي:

- بعد تشكيل اللجان الفنية المختصّة الوطنية والقوميّة، والقيام بدراسة ميدانية وصفية على إمكانيات اللغة وقدراتها، وحال المصطلحات العربية، نتناول المصطلحات والمفاهيم المشكلة التي تحتاج إلى معالجة؛ من تعريب أو تقييس أو توحيد أو توثيق أو نشر، مشدّدا على**أن يكون بدء العملية كلها دائما بالمفاهيم**، والعناية بها، ودراستها، ودراسة **تعريفاتها**، أو وضع هذه التعريفات - إن لم توضع بعد - مع الإيضاحات اللازمة، وفهم هذه التعريفات جيدا ، بالاستعانة بمن يلزم من المختصين محليّاً أو عالميّاً.

وسيتّضح لنا بعد التعامل مع هذه المفاهيم، أنّها ستكون - من حيث مصطلحاتها ومعالجتها- على أنواع، هي:

أوّلاً: مفاهيم وصلت إلينا، وموادّها معروفة لنا وشائعة، وهي على قسمين:

(1) لها مصطلحات عربية، وهذه أيضاً تكون على قسمين، من حيث عدد المصطلحات الدالّة عليها، وهما:

أ - لها مصطلح عربيّ واحد:وهذا المصطلح شائع

معروف مألوف لدى العامّة والخاصّة، وهو إمّا أن يكون معرّباً، وإمّا أن يكون دخيلاً، وإمّا أن يكون عربيّاً فصيحاً، وإمّا أن يكون عربيّاً عاميّاً.

وهذا المصطلح الواحد - أيّا كان نوعه - يجب أن يقيّس وفق مبادئ التقييس المقررة،وأن تطبق عليه شروط المصطلح المقبول المفضّل، التي تحدّدها اللجان الفنية المختصّة، فإن كان موافقا لتلك الشروط أُقرّ وأُبقي على حاله واستخدامه، ووثّق، وأُسهم في نشره؛ وإلاّ، قامت اللجان بوضع مصطلح بديل مقبول، أو اتخذت موقفاً مقبولاً مشتركاً بشأنه.

ب - لها عدد من المصطلحات العربية أو المعرّبة المترادفة:وهذه المصطلحات المترادفة تحتاج إلى تقييس كل على حِدة، وإلى علاج ، حسبما اقترح في موضوع سابق من هذا البحث؛ للتخلّص من المترادفات، وإبقاء مصطلح مفضّل مقيّس؛ والعمل على نشره وإشاعته.

(2) ليس لها مصطلحات عربية أو معرّبة،وإن كان لها فليس شائعا معروفا بعد،مثل ڤيديو، وغيره؛وهذا النوع من المفاهيم ينبغي الإسراع في معالجته، بعرض المفاهيم على اللجان العلمية والفنية المختصّة؛ لوضع مصطلح عربي واحد،وفق المقاييس والمعايير المرعيّة، وتوثيقه، ثم طرحه للاستخدام ، ومتابعة رعايته، والحثّ على استخدامه ونشره، ويكون ذلك في البداية بين المثقفين والخاصة، وعلى مستوى البحث العلمي والتعليم.

ثانيا: مفاهيم استُحدثت في الخارج، أو ستُستحدث ، و لم تصل إلينا موادّها بعد؛ وهذه على نوعين أيضاً:

(1) مفاهيم لأشياء محسوسة مادية، وهذه حالها أيسر في المعالجة من النوع المعنويّ؛ وتقترح الخطّة أن نطلب من ملحقينا التجاريين أو الثقافيين أو سفاراتنا في الخارج بمتابعة هذه المستحدثات أوّلاً بأوّل، وأن يجمعوا معلومات (تكون تعريفات لها أو كالتعريفات)، ومصورات وإيضاحات وافية واضحة دقيقة عنها، وعن صفاتها الحقيقية وصفاتها غير الحقيقية(46)، تساعد اللجان المختصّة العربية القومية المشتركة في فهمها وتمثّلها للمفهوم، لتسهيل مهمتها في وضع مصطلح مقبول له، استعداداً لدخوله إلى البلاد العربية في وقت لاحق، حتى إذا ما دخلت هذه المفاهيم، أو أراد أحد إدخالها واستيرادها، ألزم باستخدام مصطلحها العربي المقترح لها عليها في المراسلات، والدعايات، والعرض في المحلات التجارية، والتسويق، وبذلك نضمن لها التوحيد والنشر والإشاعة.

(2) مفاهيم نظرية معنوية مجرّدة، كما في مجال العلوم البحتة؛ وهذه يمكن معالجتها بالاستعانة بعلمائنا المتخصّصين - كلّ في حقله - ، أوبعلماء من الخارج، وقد نستعين ببنوك المعرفة الدولية والعالمية المعنيّة، والمؤسسات ذات العلاقة؛ لشرح هذه المفاهيم وتعريفها وتوضيحها للّجان الفنية المختصة، التي ستتولّى بعد ذلك اقتراح مصطلحات عربية واحدة مشتركة وتوثيقها، ثم تنشرها على المؤسسات العربية العلمية، والأشخاص ذوي العلاقة؛ لاستخدامها في بحوثهم وتدريسهم وأنشطتهم المختلفة.وهذه المفاهيم بنوعيها - المحسوسة والمجرّدة (المعنوية) - يجب التنبّه إلى ضرورة العناية بشأنها،

والإسراع بمعالجتها قبل الأنواع الأخرى؛ لئلاّ نترك المجال للعامة وغير المتخصصين - أو المتخصّصين - أن يضعوا مصطلحات اعتباطية لها، أو أن يستخدموا مصطلحاتها الأجنبية، ويشيعوا استخدامها في حالة وصولها إليهم، أو اطّلاعهم عليها، قبل إنجاز مصطلحات عربية أو معرّبة مقيّسة لها؛ وبذلك تتعقّد المشكلة علينا في علاج توحيدها، ونشر المصطلح الموحد بعد ذلك.

ثالثا : مفاهيم سنكتشفها نحن وعلماؤنا في بحوثنا العلمية الخاصة، وهذه مشكلتها بسيطة - كما يرى البحث - ؛ وتتلخّص بأن يقوم الباحث المتخصّص نفسه، أو بمساعدة اللجان الوطنية أو القومية المختصّة باقتراح مصطلح دالّ على مكتشفاته، وتكون هذه المصطلحات مقيّسة حسب الأصول، لها صلة بمنظومة المصطلحات الدالة على منظومة المفاهيم ذات العلاقة والصلة بالمفهوم المكتشف الجديد، ويوثّق هذا المفهوم وتعريفه ومصطلحه، ويسجّل باسم مكتشفه، وينشر على الملأ للاستخدام بلاعقبات أو مشكلات.

* * *

وبعد؛ فهذه خطّة متواضعة للعمل، تقترحها هذه الورقة، فإن حازت الرضا والقبول كان ذلك فضلاً من الله وتوفيقا وإسهاما في إنجاح هذه الندوة المباركة، ودفعها - مع الخطط والاقتراحات الأخرى - لتخطو للعمل المثمر بإذن الله، وذلك ما أردناه منها ولها.

وأعلم أنها ليست كتابا مقدّساً، فقد تُرفض، أو تكون مستعصية على التطبيق ولاتصلح، أو تحتاج إلى تعديل، فهي على كل الوجوه ورقة عمل مطروحة أمامكم، أردنا بها النفع العامّ ووجه الله سبحانه ، قد تسهم بالجهود الخيّرة؛ آملاً أن تنال نصيبها من الدراسة والعناية.

والله وليّ التوفيق،،،

"حواشي البحث"

(1) الشريف الجرجاني - بتصرّف -، والمعجم الوسيط (اصطلح).

(2) انظر في ذلك سلسلة مقالات: للمهيري، والجنحاني، ودوشق.

(3) أبو سعد16 ، نقلا عن إسماعيل مظهر في تقديمه لكتاب "مقدّمة لدرس لغة العرب" للعلايلي، صفحة (هـ).

وانظر شهادات عدد من المستشرقين في قدرة اللغة العربية وخصائصها،(بلاشير، وماسينيون، ولوسيل) في مقالة "دور اللغة في تماسك شخصية الأمة" للحبيب المخّ، في كتاب "دراسات في اللغة والحضارة" ص35 - 36 .

(4) فيلبر Standardization of Terminology - (FELBER) ، فيينا،1985م ، ص 17.

"ولعلّ أغنى الأدبيّات التي كتبت في علم المصطلح النظري والتطبيقي حتى الآن، والتقييس والتخطيط والتوثيق المصطلحي، وكلّ مايتعلق بالمصطلح، لعلّها جاءت في كتابات فيلبر، وهو الرئيس السابق لمنظمة "INFOTERM" في فيينا بالنمسا.

(5) نفسة 13. وانظر : PALMER : كتاب "SEMANTICS " ،ص14 .

(6) الطعّاني 76 (بتصرّف) - نقلا عن وورف(WORF) .

(7) المصدران السابقان في (5)- فيلبر 17، وپالمر 17-24 ،32

(8) الحمزاوي 106. (9) فيلبر - بتصرّف - 15. (1985م).

(10) ريغ.8 (RAIG) (11) فيلبر - (1985م) 3 - 2 (بتصرّف).

(12) نفسه 22. (13) نفسه 23.

(14) فيلبر : "Guidelines On National Terminology - Planning Policy"

فيينا،1986 م، ص45 ،47،49. والقاسمي 17 ومابعدها.

(15) فيلبر (1986) 51، 52.

(16) فيلبر (1985م) ص 5، نقلاً عن ڤوستر (Wüster) وهو أحد روّاد علم المصطلح النظري.

(17) الأخضر غزال 24، 26. (18) الحمزاوي 85.

(19) فريحات 56. (20) هليّل 5 ومابعدها إلى 18.

(21) مظهر 11، 65ومابعدها. وعيد 137 ومابعدها.والكرمي 272-280، وهليّل 10 ومابعدها.

(22) الحمزاوي 89: نقلا عن مقالة "توحيد المصطلحات في البلاد العربية"،مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق157-11/161.

(23) الأخضر غزال 39. (24) نفسه 26

(25) نفسه 27.

(26) الحمزاوي 109 . وأنا لاأقرّ هذا التوجّه، رغم اتّزانه.

(27) أبو سعد 10،11 (بتصرّف).

(28) الأخضرغزال 19،26-38 ،وعسّار بن يوسف5 - 4.وهليل 5 - 4،21.وفريحات 58-59.

(29) الأخضر غزال25-26، وقد أورد أمثلة أخرى على المشترك اللفظي، الذي يؤدّي إلى الخلط والاضطراب.

(30) الحمزاوي 85.

(31) رسالة ماجستير بإشرافي للطالب / عبد الله بابعير. وقد تصدّى الطالب - بوعي - لهذا الخلط بالحجّة والأدلّة، فاستقصى الفروق الدقيقة بين هذه المصطلحات، والمسوّغات التي دفعته إلى الاقتصار على مصطلح واحد، وهو "الاستغناء."

(32) عمّار بن يوسف 3.

(33) الأخضر غزال 48، 52-53. خليفة/مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (3-4) ص 5-18.

(34) انظر مثلا: الأخضر غزال 47 ومابعدها، والحمزاوي 97 ومابعدها، وعمّار بن يوسف 7،11،13، وهليّل 5 ومابعدها، وغيرهم.

(35) هليّل 10-24. وأبوسعد 77-78.

(36) الأخضر غزال 48 . وهليّل 7.

(37) الحمزاوي 111. (38) فيلبر (1985م) 5-6.

(39) فريحات 55 : نقلا عن فيلبر وڤوستر.

(40) الأخضر غزال 60. (41) الحمزاوي 86.

(42) عمّار بن يوسف 8.

(43) فيلبر (1986م) 46،54. وفريحات 56-59 .

(44) قد شُكّلت لجنة وطنيّة للعمل المصطلحي في الأردن عام 1987م، وانبثقت عن وزارة التجارة والصناعة الأردنية؛ ولكنها لم تر النور؛ لإحالة مدير الدائرة المعنيّة بعد ذلك بمدّة قصيرة على التقاعد ، وربّما لأمور أخرى أيضاً لانعرفها.

(45) فيلبر(1985م) 12. (46) نفسه 13-14.

* * *

مناهل البحث ومراجعه

-أبو سعد/أحمد:(قاموس المصطلحات والتعابير الشعبية)، مكتبة لبنان، ط 1، بيروت، 1987م.

-الأخضر غزال/أحمد (المنهجية العامة للتعريب المواكب)،يناير 1977م، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط - المغرب.

-پالمر F.R /(PALMER): (SEMANTICS) Cambridge University Press,2nd Ed.1981

الجنحاني / د.الحبيب (العربية والتيارات الفكرية المعاصرة) مقالة في كتاب "تنمية اللغة العربية في العصر الحديث"، منشورات وزارة الشؤون الثقافية /تونس 1987م.

-الحبيب المخ (دور اللغة في تماسك شخصية الأمة) مقالة في كتاب "دراسات في اللغة والحضارة "، وزارة الشؤون الثقافية /تونس،1975م.

-الحمزاوي/د.محمد رشاد: (العربية والحداثة -أو الفصاحة فصاحات)، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1982م.

-خليفة/د.عبد الكريم(دور التراث العلمي في تعريب العلوم والتقنيات) مقالة في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج(3-4)، عمّان 1979م.

-دوشق / د.مفيق:(دور اللغات القومية في الدراسات العليا والبحث العلمي)بحث في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 27،ك2 - حزيران 1985- عمان.

-ريغ/د.دانيال:(من الألفاظ إلى المعاني والعكس) بحث مقدّم إلى ندوة المعجم العربي التاريخي - تونس 14-17 نوفمبر 1989م.

-الشريف الجرجاني(التعريفات) المكتبة التجارية الكبرى - بالقاهرة.

-الطعاني / يوسف:(اللغة كأيديولوجيا)مقالة في مجلة "الفكر العربي المعاصر"ك 2 شباط 1991.

-عمّار بن يوسف: (توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلدان العربية)بحث مقدم إلى ندوة "التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق"، تونس 1989.

-عيد /د.محمد: (المظاهر الطارئة على الفصحى) عالم الكتب – القاهرة : 1981م.

-فريحات/غالب(The structure of contemporary scientific Terminology in Arabic) :

رسالة ماجستير (مخطوطة)مركز اللغات / جامعة اليرموك 1989م.

-فيلبر (Helmut Felber) (Standardization in Terminology) فيينا،1985.

(Guidelines on National Terminology, Planning Policy)فيينا، 1986م.

-القاسمي/د.علي(مقدمة في علم المصطلح) وزارة الثقافة – المكتبة الثقافية/بغداد.

-الكرمي/د.حسن: (المعجم العربي والتعريب)"الموسم الثقافي الأول لمجمع اللغة العربية الأردني" – عمان 1983.

-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:(القاموس المحيط) ط 1963م.

-مظهر/إسماعيل(تجديد العربية) 1955م.

-المهيري/د.عبد القادر:(من قضايا العربية في عصرنا)مقالة في مجلة المعجمية العربية بتونس، العدد 1 تونس 1405هـ / 1985م.

-ناصف/علي النجدي:(من قضايا اللغة والنحو) 1955م، القاهرة.

-هلّيل /د.محمد حلمي:(خطوات نحو تقييس المصطلح اللساني في الوطن العربي).

بحث مقدّم إلى ندوة"التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق" تونس، 13-17 مارس 1989م.